Wadi AlShatti University
Journal of Human Sciences

مجلة جامعة وادي الشاطئ
للعلوم الإنسانيَّة

Special Issue for the Second International Conference on Educational Science Studies,p194-215

ISSN: 3105-8779

عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثاني لدراسات العلمية التربوية،
ص194 -215

تاريخ التسليم:17-4-2024	تاريخ انهاء التعديلات:20-7-2024	تاريخ القبول:25-7-2024	تاريخ النشر:15-12-2025

EDUCATIONAL CURRICULA AND TEACHING METHODS IN ALGERIA BETWEEN THE REQUIREMENTS OF DEVELOPMENT AND FACING THE CHALLENGES OF EDUCATIONAL GLOBALIZATION.

Boudjemaa Mouhamed Herizi[1], Farhat Ammar Ben Naceur[2]
Department of Psychology, Faculty of Humanities and Social Sciences, University Mohamed Boudiaf of M'sila, Algeria1
Department of Psychology, Faculty of Humanities and Social Sciences, University Mohamed Boudiaf of M'sila, Algeria2

ABSTRACT

The study of modern curricula as an integrated system benefits the educational community, especially teachers because it enables them know the objectives of the subject matter, which in turn gives them the ability to formulate educational objectives in a procedural formulation that can be observed, controlled and measure. It also helps them know the criteria by which the content is selected and organized; therefore, the great development in curricula and the transition from the old curriculum to the modern curriculum leads to the development and diversity of teaching methods. Their study is closely linked to teaching methods and styles, educational means, activities and various evaluation methods. Accordingly, educational curricula are the means for education to achieve its goals. That is why modern civilization depends to a large extent on this curricula to expand some mental and intellectual abilities, and establish some behavioural practices among learners so that they can live peacefully in an ever changing world. Hence, curriculums have become fully responsible for meeting the challenges of the era, given the two considerations that schools are an integral part of the lives of nations and their way of life, and that education should be a positive social force. Accordingly, educational curricula constitute the cornerstone of the process of development, modernization and renewal to achieve the greatest possible success of the educational goal. In this research paper, the researchers will review the concept of each of the educational curricula, their importance, and highlight the effective role that they can contribute to face the challenges of globalization, and the concept of teaching methods according to modern trends and their diversity in light of the requirements of development. They will discuss the challenges they face in light of educational globalization and ways to confront them, and methods of developing them with the aim of achieving an advanced and integrated educational future that suits the era, and reflects the hopes and aspirations of society in a manner consistent with the rapid changes occurring in various fields and areas of life.

Keywords:- educational curricula, challenges, development, educational globalization, information society, teaching methods

المناهج التربوية وطرائق التدريس في الجزائر بين متطلبات التطوير ومواجهة تحديات العولمة التربوية.

بوجمعة محمد حريزي[1]*، فرحات عمار بن ناصر [2].

قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، الجزائر.[1]
قسم علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، الجزائر.[2]

الملخص

إنَّ دراســة المناهج الحديثة كمنظومة متكاملة تفيد المجتمع التعليمي، وخاصــة المعلمين في معرفة أهداف المادة الدراســية، والتي بدورها تكسبهم القدرة على صياغة الأهداف التعليمية صياغة إجرائية يمكن ملاحظتها وضبطها وقياسها، كما تساعدهم على معرفة المعايير التي في ضـــوئها يتم اختيار المحتوى وتنظيمه؛ وبالتالي إنَّ التطور الكبير في المناهج والانتقال من المنهج القديم إلى المنهج الحديث يؤدي إلى تطور طرائق التدريس وتنوعها، ودراســتها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطرائق وأســاليب التدريس ووســائل التعليم وأنشطته وأساليب تقويمه المتنوعة؛ وعليه فالمناهج التربوية هي سبيل التربية لتحقيق أهدافها ، لذا تعتمد الحضارة المعاصرة بدرجة كبيرة على المناهج التي عن طريقها يتم توسيع بعض القدرات الذهنية والعقلية، وتثبيت بعض الممارسات السلوكية عند المتعلمين كي يعيشوا بسلام في عالم اليوم؛ عالم التغيير والتجديد؛ ومن هنا أصبحت المناهج مسؤولة مسؤولية كاملة لمقابلة تحديات العصر

في ظل الاعتبارين أنَّ المدارس جزء لا يتجزأ من حياة الأمم وطريقة معيشـــتها، و أن التربية ينبغي أن تكون قوة اجتماعية إيجابية، وعليه فالمناهج التربوية تشـــكل حجر الأســـاس في عملية التطوير والتحديث والتجديد لتحقيق أكبر قدر من نجاح الهدف التعليمي. وفي هذه الورقة البحثية سيستعرض الباحثان مفهوم كل من المناهج التربوية، وأهميتها، وإبراز الدور الفاعل الذي يمكنها الإسهام به من مواجهة تحديات العولمة، ومفهوم طرائق التدريس وفق الاتجاهات الحديثة وتنوعها في ظل متطلبات التطوير، ويناقشا التحديات التي تواجههما في ظل العولمة التربوية وسبل مواجهتها، وأســاليب تطويرهما بهدف تحقيق مســتقبل تعليمي متقدم ومتكامل يناســب العصر، ويعكس آمال وطموحات المجتمع بما يتلاءم مع ما يحدث من تغييرات سريعة في شتى المجالات والميادين الحياتية.

الكلمات المفتاحية : طرائق التدريس، مجتمع معلوماتي، المناهج التربوية، العولمة التربوية، التحديات، التطوير.

المقدمة

إنّ النظام التربوي التعليمي نظامٌ مفتوح يتأثر بمُجمل التغيرات المُختلفة التي تحدث في العالم وهذا التأثير ينعكسُ على جميع عناصر النظام التربوي، لذلك تمت إعادة النظر في النُظم التعليمية وتغيير المناهج لإنتاج نفسها لتُواكب التطوّر المعرفي والحضاري للعولمة، لأنَّ العولمة بما تحمله من مضامين، ومعطيات، وممارسات سوف تشكل المستقبل القريب، والبعيد؛ لذا فتجاهل هذا الأمر يُعَّد من الخطورة بمكانٍ، وتعد التربية أول الحصون التي يجب حماية هوية الأمَّة، ومقوماتها بها من الانمحاء في المنظومة الغربية، والتربية المقصودة هي تربية استراتيجية قادرة على خوض التّحدي الحضاري، وتستطيع صناعة المستقبل أيضاً. (بوساحة، 2013، ص.75).

والعولمة في مفهومها المثالي هو أية تغيرات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تكنولوجية تحدث في أي مكان في العالم تستطيع أن تنتقل إلى أي مكان آخر بحرية دون ضغط أو إرغام؛ لكن هذا المفهوم لا يحدث في الواقع وإذا حدث يحدث بين الأقوياء كما نراه في عالم اليوم، وعليه فالمفهوم الواقعي الذي نعيشه للعولمة فهو عملية انتقائية إرغامية إلحاقية، والعولمة بهذا المفهوم تفرض على الدول النامية مواجهة تحديات ثلاثة:(إنَّ التقدم لا يكون إلا نحو الديمقراطية وبها؛ ومواجهة الثورة التكنولوجية؛ ومواجهة التدفق المعرفي المتزايد)؛ وبالتالي من هذا المنطلق وفي ظل عصر العولمة والكوكبة نحتاج إلى مناهج تربوية تحفظ للأمة هويتها وتميزها وقيمها، وفي زمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدفق المعرفة لابد من أن تدرب المناهج على ثلاث مهارات رئيسة هي: القدرة على اختيار المعلومات وانتقاء النافع منها، والقدرة على إعادة تنظيم المعرفة في نسق علمي ومنطقي، وحسن استخدام المعارف في إنتاج أفكار جديدة ومواد جديدة. (مذكور، 1998، ص.878).

وأنّ تراجع الأنظمة التربوية التعليمية هو دليلٌ على عدم قدرتها على مُسايرة التنافسية التي تغذيها العولمة؛ أمّا عن إعادة الإِعتبار لتلك الأنظمة فلن يتم الأمر إلاّ عبر إنجاز إصلاحات تمتازُ بطابع الجرأة والتجديد، وذلك على مستويين: مستوى الوسائل التعليمية والطرائق التدريسية، حيثُ يجب العمل على إدماج التقنيات الحديثة في مجال الإِتصال ضمن الأدوات والوسائل التعليمية، وذلك رغم كلفتها الباهظة. والمستوى الثاني يتمثل في المضامين حيثُ يجب العمل على إدماج قيم الحداثة ضمن المناهج التعليمية، وذلك بواسطة التفتح على المعرفة الحداثية والمضامين العصرية، واعتماد تصوّرات جديدة للعلاقة بين التقليد والحداثة في المناهج الدراسية. وذلكَ اِنطلاقًا من تقييمٍ شامل للقيم التي تُنتجها الأنظمة التعليمية حاليًا؛ وهذا ما يقودنا إلى إصلاح مناهج التربية والتعليم ويجب أن تُؤكد مناهجنا على خصوصية حضارتنا العربية الإسلامية؛ وأهمية التعاون والتكامل التعليمي والثقافي بين أقطار الوطن العربي، وإعادة صياغة برامج إعداد المعلمين في ضوء تحديات العولمة لجعلهم قادرين على أداءٍ أفضل، والأخذ بمبدأ

النمو المهني المُستمر، وبالتالي التقليل من التسلل المُتواصل للمفاهيم المغلوطة والإنبهار والإستلاب الثقافي. فالتعليم في هذا العصر ليس مجرّد تنشئة للفرد المُسلح بالعِلم والقادر على الإنتاج، وإنّما هو قضية أمن قومي، فالمجتمع الّذي تتفشى فيه الأمية ويسوده الجهل يُسهل إختراقه والسيطرة عليه، وغزوه فكريًا وثقافيًا وعقائديًا.

ومن خلال مَا سبق نجد أنّ بروز ظاهرة العولمة يُؤثر في ميدان التعليم كما يُؤثر في جميع المجالات، ذلك أنّ النظام التربوي التعليمي مرتبط بالعولمة ويحتكم إلى عملية التأثير من خلال تفاعله مع البيئة المحلية إمتداداً إلى تأثير النظام العالمي على أنظمة المجتمع الواحد من خلال التغيرات العالمية في عالم السياسة والإقتصاد والتطوّر التكنولوجي والحضاري. وأنّ العولمة في وقتنا الراهن أصبحت نسقًا تتفاعل فيه كلّ الظواهر التي يُنتجها العالم أكثر منها ظاهرة مستقلة بذاتها، فالعولمة الآن تجاوزت مرحلة التشخيص إلى مرحلة الإنتاج والتأثير، وبالتالي تحقّقت فعلاً ما يُعرف "بالقرية الكونية" بفعل التكنولوجيا الحديثة وزيادة الإعتمادية على مواقع التواصل الإجتماعي بشكلٍ أساسيّ كبديل للإعلام التقليدي وآلية للتعامل والتفاعل اليوميّ للفرد والمُجتمعات والدول. وإنَّ العصر التكنولوجي الحديث تمخض عنه جُملة من التحوّلات غير المسبوقة في كافة المجالات، بفعل تسارع عملية التحديث وحركية المُثاقفة والعولمة المعرفية والتواصل الرقمي، فنتجت قيمٌ وأفكارٌ ومعاملاتٌ جديدة دفعت بِاتجاه تغيير العديد من المفاهيم والمُمارسات الكلاسيكية، فأصبح التعامل رقميًا والإتصال عبر الوسائط مرئيًا وآنيًا، والتفاعل شبكياً، والتواصل عالميًا، والتجارة والبيع إلكترونيًا، واضمحلت صناعاتٌ ووظائفُ لتظهر أخرى في عالم الذكاء الإصطناعي والعولمة المعرفية ومجتمع المعلومات. وقد إمتدت رياحُ التغيير لتُلقي بظلالها على التعليم منهجًا ومضمونًا، فتغيرت أدواره وأهدافه وبيداغوجياته، وكثيرٌ من أبجدياته التي مثّلت على مدار أزمنة مديدة بديهياتٍ تربويةٍ وركائزَ ثابتةٍ للعملية التعليمية والتَّعَلُّمِيَّةِ، وحلت محلها نظرياتٌ ونماذجُ أكثر فاعلية وحيوية على مستوى الأداء التعليمي للأستاذ أو البيئة التعليمية ومقوماتها التنظيمية والبيداغوجية، لتصبح أكثر تكيفًا مع تحديات العولمة ومُتطلبات العصرنة. ومُواكبة هذه التغيرات لن يتأتى ذلك إلاّ بتطوير المناهج الدراسية من حيثُ المحتوى والطريقة باعتبارها من أهم المداخل ضمن الإمكانيات التطويرية في التربية والتعليم بحيثُ يتضمن التطوير الأهداف والمعارف وأنشطة التعلم والتقييم، والتطوّر في المحتوى يتطلب تطوراً في الطريقة وتحسين استراتيجيات التعليم والتقويم في المدارس. وحسب رجال التربية يستلزم ذلك تطوير مهارات المعلمين أوّلاً من خلال التنمية العلمية التربوية والتقنية للمعلومات وتوظيفها في عملية التعليم والتعلم؛ كما يستوجب للتنمية والتربية أوّلاً خلفية فلسفية وسياسية عامة، تتوافق والتصوّر الإسلامي العربي مع إعتبار طبيعة المعرفة والإنسان واتجاهاته الأخلاقية. (حمدان، 2024)

ومن هذا المنطلق نجد التعليم في الوطن العربي له دور بارز في تحقيق التنمية، وخاصة ونحن في عصر الثورة المعلوماتية أي عصر الثورة التعليمية، حيث تغيرت المناهج التربوية، وطرائق التدريس مضموناً، ومحتوى، وإلقاءً وذلك بالاتجاه الايجابي. وعلاوة على ذلك فدراسة المناهج تساعد معلم المستقبل على اختيار طرائق التدريس المناسبة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة، وتزيد معرفة هذا المعلم بالوسائل التعليمية الملائمة التي تساعد على تحقيق الأهداف، كما تمكنه من التعرف على أسس وأساليب التقويم لمعرفة مدى النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف العامة التي يتضمنها المنهج، وكذلك نقاط القوة والضعف لهذا المنهج ولعلَّ ما يقدمه هذا المؤتمر الدولي

الثاني للدراسات العلمية التربوية (مشكلات التعليم بين الواقع والرؤى المستقبلية) من خلال محاوره ومن قضايا تربوية سوف تدرس من طرف الباحثين والدارسين، وهذه الورقة واحدة منها سوف يثري الساحة التربوية بما يساهم في تجديد المنظومة التعليمية في المجتمع العربي عموماً، ومن خلاله في بلدنا الجزائر خاصةً، الذي يعيش الكثير من المحاولات على جميع الأصعدة البنائية والوظيفية، إلى جانب هذه الوظيفة الخاصة، تعيش المدرسة والجامعة الجزائرية الوضع العالمي الذي تحكمه مجموعة المتغيرات والتحديات التي جاء بها النظام العالمي الجديد، فهي مطالبة بالبحث وابتداع آليات جديدة تمكنها من تطوير الأداء في العملية التعليمية، وكذلك صياغة أنجع وأفضل المناهج وتطبيق أحسن الطرائق الحديثة وفقاً للاتجاهات الحديثة للمناهج الدراسية وطرائق التدريس، وبه تحافظ الجزائر في هذا المجال عن طابعها الخاص دون التأخر عن المسار العالمي في الأسلوب والفاعلية. وبالتالي يجب أن نُعيد النظر في المنظومة التربوية الوطنية وأن نرسم خطاً جديداً يتم من خلاله تحصين الجبهة الداخلية لحماية أجيال المُستقبل، والقيم الحضارية للأمة الجزائرية ككلّ. لذا يتوجب علينا التفكير في كيفية نقل المتعلم من أنظمة التعليم التقليدية التي تعتمد على المعلم والكتاب كمصدر أساسي للمعرفة إلى أنظمة التعليم الحديثة التي تستخدم التكنولوجيا من أجل تنمية المهارات العقلية واستراتيجيات البحث العلمي لدى المتعلمين وفق نظريات تربوية جديدة تسهم في إعداد المناهج الدراسية وطرائق التدريس مغايرة تستجيب لرهانات الألفية الثالثة، مراهنةً على المعاصرة والمواطنة الرقمية بما يفرض إنشاء مناهج مرنة توافق احتياجات المتعلم، وميوله، واهتماماته، وتصمّم وفق أسس ومعايير تربوية رقمية مثل استخدام الكتب التفاعلية المزودة بالوسائط الإلكترونية المصمّمة وفق المواصفات التقنية التعليمية حديثة المناهج للعمل على أجهزة، ووسائط التخزين المختلفة كالأقراص الصلبة أو المدمجة أو المحمولة. وبناءً على ما سبق يأتي السؤال عن كيفية تطوير المناهج الدراسية وطرائق التدريس بين متطلبات التطوير وتحديات العولمة التربوية وهذا ما تتناوله هذه الورقة البحثية؛ وذلك وفقاً للمحاور التالية:

المحور الأول: المناهج الدراسية، مفهومها، أهميتها وأسس بنائها، وتنظيماتها وتصميماتها، ومتطلبات وأساليب تطويرها .

المحور الثاني: طرائق التدريس، مفهومها، نظريات التدريس والطرائق المرتبطة بها،

المحور الثالث: المنهج وتحديات العصر (العولمة التربوية) وسبل مواجهتها.

المحور الأول: المناهج التربوية، مفهومها، أهميتها وأسس بنائها، وتنظيماتها وتصميماتها، ومتطلبات وأساليب تطويرها .

1- مفهوم المناهج الدراسية:

لغةً :

يرجع مصطلح المنهج (Curriculum) في الأصل إلى اللغة اللاتينية وتعني سباقاً يتم في مضمارٍ ما، والذي كان يقام من وقت لآخر في العصور اليونانية والرومانية، ومع مرور الزمن تحول متطلب السباق إلى مقرر دراسي تدريبي، فتم إطلاق كلمة المنهج على مقررات الدراسة أو التدريب، ثم استمر الأمر بعد ذلك لتعني الكلمة محتوى المواد الدراسية أو الخطط الخاصة بها، ومعنى ذلك أن المنهج كلمة لاتينية الأصل تعني الطريقة التي ينهجها الفرد حتى يصل إلى هدف معين .

وقد ورد ذكر كلمة " المنهج" في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾. (سورة المائدة الآية،48) والمنهاج: ما يُنهَج، وأصله: الطريق، كل أمة لها شرعة تناسب حالها ومكانها وزمانها بمعنى الطريق الواضحة التي لا لبس فيها ولا غموض. كما ورد ذكرها –أيضًا–في قول لابن عباس رضي الله عنهما: "لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تركّكم على طريق ناهجة" أي طريق واضحة. إنَّ كلمة منهاج الواردة في الآية الكريمة، وفي قول ابن عباس رضي الله عنه تعني الطريق الواضح، وناهجة تعني واضحة. وهذا يقودنا إلى تعرّف المعنى اللغوي لكلمة منهج/منهاج وكلمة ناهجة، فإذا رجعنا إلى المعاجم اللغوية نجد أن لفظة منهج تعني الطريق الواضح، كما أن لفظة ناهجة تعني الواضحة، وهكذا. فإنَّ المنهج لغة يعني الطريق الواضح. (علي،2011، ص.17).

اصطلاحاً:

أمَّا اصطلاحا فإنَّ المهتمين بحقل التربية يختلفون فيما بينهم، كل حسب مدرسته الفكرية التربوية، أو حسب اتجاهاتهم الدينية، أو القومية، أو المعرفية، ويمكن إجمال أسباب الاختلاف، وبالتالي صعوبة الوصول إلى تعريف موحد إلى الأمور الآتية:

- اختلاف الآراء التربوية ومدارسها عبر العصور وباختلاف الأمم.
- التطور الذي لحق مفهوم المنهج بمرور الزمن، شأنه في ذلك شأن معظم العلوم والفنون وكان نتيجة لهذين السببين ظهور عدة مفاهيم للمنهج لعل أوضحها الفرق بين المنهج التقليدي، والمنهج الحديث.
- صعوبة التفريق بين المنهج عند تخطيطه، والمنهج عند تطبيقه.

وفيما يلي بعض التعاريف لمفهوم المنهاج:

- المنهج عند تايلور Taylor هو الخطة التعليمية والتعلمية المشتملة على أربعة عناصر رئيسة (الأهداف، والمحتوى، وطرائق التدريس، والوسائل التعلمية والتقويم). (جباري، 2007، ص. 28).
- مجموعة المعلومات والحقائق والمفاهيم والأفكار التي يدرسها الطلبة في صورة مواد دراسية، أصطلح على تسميتها المقررات المدرسية. (الحسن، والقايد، 1990).
- مجموعة الخبرات المتنوعة التي تقدمها المدرسة إلى التلاميذ داخل المدرسة وخارجها لتحقيق النمو الشامل المتكامل في بناء البشر وفق أهداف تربوية محددة وخطة علمية مرسومة جسمياً وعقلياً ونفسياً واجتماعياً ودينياً. (فتحي، وآخرون، 2004).
- المنهج هو مجموعة المواد الدراسية التي يتولى المتخصصون إعدادها أو تأليفها، ويقوم المعلمون بتنفيذها أو تدريسها، ويعمل الطلاب على تعلمها أو دراستها، وهنا يكون المنهج مرادفاً للمادة الدراسية.
- المنهج هو محتوى المقررات الدراسية الذي يشمل الحقائق والمفاهيم والمبادئ والنظريات والقوانين وهنا يكون المنهج مرادفاً للمحتوى المعرفي. (عبد الحليم، وآخرون، 2009)
- هو مجموع الخبرات التربوية التي تهيؤها المدرسة للتلاميذ بقصد مساعدتهم على النمو الشامل، أي النمو في جميع الجوانب (العقلية، والثقافية، والاجتماعية، والجسمية، والنفسية، والفنية) نمواً يؤدي إلى تعديل سلوكهم ويعمل على تحقيق الأهداف التربوية المنشودة. (موسى، 2004)

- ويمكن أن يعرف المنهج إجرائياً بأنَّه منظومة فرعية من منظومة التعليم تتضمن مجموعة عناصر مترابطة تبادلياً، ومتكاملة وظيفياً، وتعمل وفق خطة عامة شاملة تستهدف تزويد المتعلمين بمجموعة الفرص أو المواقف التعليمية التعلمية(الخبرات) التي تهيؤها المدرسة لمتعلميها في داخلها أو خارجها تحت إشراف منها، بقصد احتكاكهم بهذه الخبرات وتفاعلهم معها، ومع نتائج هذا الاحتكاك والتفاعل يحدث التعلم مما يؤدي إلى تحقيق النمو الشامل للمتعلمين الذي هو الهدف الأسمى والغاية الأعم من المنظومة التعليمية؛ (علي، 2011، ص. 18).
- هو نظام محدد المعالم له مدخلاته (التلاميذ والمواد الدراسية). وله عمليات (طرائق التدريس)، وله مخرجاته (معارف ومهارات متعلمة)؛
- المنهج هو عبارة عن خبرة تربوية متنوعة المجالات؛
- هو مجموع الخبرات المباشرة التي يخطط لها المعلمون والإدارة باستمرار داخل المدرسة، وغير المباشرة التي يظهر أثرها واضحاً على نتاج التعلم أثناء التدريس، ويساهم التلاميذ في صياغة نوعية الخبرة، من خلال التعرف على ميولهم واهتماماتهم وقدراتهم وتفاعلهم داخل الفصل، وذلك وفق الهداف التربوية التي تسعى المدرسة إلى تحقيقها بهدف تنميتهم النمو الشامل. (أبو الضبعات، 2007).

نلاحظ من خلال هذه التعريفات أنَّ المنهاج مفهوم واسع جدا يتسع حتى يكاد أن يشتمل على كل ما تحتويه التربية، بعكس "المقرر" المشتمل على عنصر واحد من عناصر المنهاج ألا وهو كم المعرفة أو المحتوى. ويفضل البعض في الحقل التربوي استخدام كلمة منهج لتدل على منهجية التفكير والحصول على المعرفة، بينما يستعمل كلمة منهاج للدلالة على الوثيقة التربوية. هذا من ناحية المفهوم اللغوي والمصطلح التربوي للمنهج، فإذا قبلنا الافتراض بأنَّ المنهج وسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة، عندئذ يلتقي المفهوم للغوي للمنهج مع نظيره التربوي ليكون طريقاً أو نهجاً واضحاً للتعليم والتعلم. وعموماً يوصف المنهج وفق منظورين:

أولا: المنهج كنظام:

- المدخلات في المنهج (Input): تمثل الخبرات المخططة التي ينبغي توصيلها إلى المتعلمين.
- العمليات(Opérations) : تمثل الإجراءات والفعاليات، أو الأنشطة التي تحوّل المدخلات إلى نتائج.
- المخرجات(Output) : تمثل مجموع النتائج المنتظرة، والتي تنتج عن عملية التفاعل أو التعلم المنظم أو غير المنظم.
- التغذية الراجعة(Feedback) : تمثل مجموع العناصر الناتجة أثناء حدوث عملية التعلم.

ثانيا: المنهج كمفهوم رسمي: هو وثيقة تربوية مكتوبة تجسد مجمل المعارف والخبرات التي يتعلمها التلاميذ بتخطيط المؤسسة التعليمية وتحت إشرافها.

2- مقارنة بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث:

من خلال التعريفات السابقة التي أوردناها للمنهج بمفهومه التقليدي والحديث يتضح أن: كل مفهوم من المفاهيم يتصف بخصائص معينة فمنها ما يركز على العمليات والأخرى تركز على المخرجات أو المنتج. وبحسب تصنيفها إلى عمليات ومخرجات، يتضح أنَّ التعريفات التي ركزت على العمليات تنطبق على التعريفات التي أوردها الكّتاب في مفهوم المنهج التقليدي. بينما التعريفات التي ركزت على المخرجات والمنتج هي تلك

التعريفات التي أوردها الكّتاب في مفهوم المنهج الحديث. ويمكن توضيح سمات وخصائص كلا النوعين بصورة عامة على النحو الآتي:

جدول 1: مقارنة بين المنهج التقليدي والمنهج الحديث

المجـــــال	المنهـــــاج التقليدي	المنهـــــاج الحديث
طبيعة المنهاج	-المقرر الدراسي مرادفا للمنهاج؛ -ثابت لا يقبل التعديل، ويركز على الكم، وجانب المعرفة، ويهتم بالنمو العقلي للمتعلم فقط.	-المقرر الدراسي جزء من المنهاج -مرن يقبل التعديل، ويركز على الكيف، ويهتم بطريقة التفكير وبجميع أبعاد نموه.
المادة الدراسية	-غاية في ذاتها، ولا يجوز إدخال أي تعديل فيها؛ -المواد الدراسية منفصلة، ومصدرها الكتب المدرسية. -يبنى المقرر الدراسي التنظيم المنطقي للمادة.	-وسيلة تساعد على نمو المتعلم نمواً متكاملاً؛ -تعدل حسب ظروف المتعلمين وحاجاتهم؛ والمواد الدراسية متكاملة ومترابطة، ومصادرها متعددة؛ -يبنى المقرر الدراسي في ضوء سيكولوجية المتعلمين.
المتعلم	-سلبي غير مشارك؛ -يحكم عليه بمدى نجاحه في امتحانات المواد الدراسية.	-إيجابي مشارك؛ -يحكم عليه بمدى تقدمه نحو الأهداف المنشودة.
المعلم	-علاقته تسلطية مع المتعلمين؛ -يحكم عليه بمدى نجاح المتعلم في الامتحانات؛ -لا يراعي الفروق الفردية، ويشجع على الحفظ، ودوره ثابت، ويهدد بالعقاب ويوقعه.	-علاقته تقوم على الانفتاح والثقة والاحترام، ويحكم عليه في ضوء مساعدته للمتعلمين النحو المتكامل؛ ويراعي الفردية بينهم؛ -دور المعلم متغير ومتجدد، ويوجه، ويرشد.
طرائق التدريس	-استخدمت طرائق تعتمد على توصيل المعرفة العلمية من المعلم للمتعلم (الإلقاء، التلقين.)	-متنوعة بما يلائم طبيعة المادة الدراسية وطبيعة المتعلم، واستخدام الوسائل التعليمية.
التقويم	-قياس المعلومات المعرفية لدى المتعلمين باستخدام (الامتحانات الشفوية، والتحريرية فقط كأدوات. مع إهمال الجوانب الانفعالية والمهارية، ومستويات التفكير المختلفة.	-اهتم المنهج بالتقويم الحديث كعملية شاملة متنوعة تقيس مدى تحقق الأهداف المعرفية والوجدانية والمهارية باستخدام أدوات قياس متنوعة؛ -تقوم عملية التقويم على التشخيص والعلاج لنقاط الضعف، وتدعيم نقاط القوة من تحقق الأهداف.

المصدر: (الياسري وآخرون، 2016، ص ص.43-46)

3- تطوير المنهج الدراسي:

يعد الحديث عن تطوير المناهج من أهم الموضوعات التربوية حالياً ذلك لأنَّ أي تغيير في المجتمع لابد وأن يتبعه تغيير في النظام التعليمي ومن ثم تغيير في مناهج التعليم، والتغيير في المناهج التعليمية يتطلب بدوره تغييرا في المقررات والكتب الدراسية، وطرائق التدريس، والوسائل التعليمية، وأساليب ووسائل التقويم، والأنشطة، والإدارة المدرسية، والمكتبات المدرسية، وبالتالي تطوير المناهج الدراسية يجب أن يستند إلى رؤية مجتمعية متقدمة، وهذا لأنَّ خطورة مجال التربية في عصر العولمة يجعل منه في كونه هو المحك الحقيقي في قدرة أي دولة على مواكبة السباق أو التخلف عنه وهذا لذا سنتطرق إلى مفهوم تطوير المناهج التربوية، ثم واقع المناهج التربوية في الجزائر في ظل تحديات العولمة:

3-1- مفهوم التطوير:

لغة:

التطوير لغة يعني: التغيير أو التحويل من طور إلى طور، فطبقاً للمعجم الوسيط: تعني كلمة تطور تحول من طوره، وتعني كلمة "التطور" التغير التدريجي الذي يحدث في بيئة الكائنات الحية وسلوكياتها، ويطلق أيضاً على التغير التدريجي الذي يحدث في في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه. (علي، 2011، ص. 58).

اصطلاحاً:

التطوير اصطلاحاً يعني على وجه العموم التحسين وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة بصورة أكثر فعالية

وكفاءة. وإنّ مصطلح تطوير المنهج يشير إلى عمليّة تتناول منهجاً قائماً بهدف الوصول إلى رفع كفايته وفاعليّته؛ وكان هذا المصطلح يعني لدى بعض التربويين تحسين المنهج القائم جزئيّاً أو كلّيّاً أو تغييره والاستعاضة بغيره؛ وهذا ما أشار إليه كلّ من مجاور والديب (1997) فقد ذكرا أنّ تطوير المنهج هي عمليّة يقصد بها: " إجراء تعديلات مناسبة في بعض أو كلّ عناصر المنهج ومجاله؛ وفق خطّة مدروسة من أجل تحسين العمليّة التربويّة، ورفع مستواها".

ونحن نعرف تطوير المنهج من منظور الهندسة المنهجية بأنَّه: عملية ترجمة المواصفات التخطيطية والتنفيذية والتقويمية لمنظومة هندسة المنهج إلى واقع منهجي محس، بشكل يضمن تحقيق أهداف المنهج واستمراره وبقائه كنظام في التربية المدرسية. (علي، 2011، ص. 59).

3-2- العوامل التي أدت إلى تطوير مفهوم المنهج:

من الأمور التي لا يختلف عليها المتخصصون أنَّه هناك ضرورة مستمرة تستدعي تطوير المنهاج، وذلك نتيجة لبعض العوامل والدواعي منها:

- كثرة الانتقادات الموجهة للمنهج التقليدي؛
- التغيير في خصائص واحتياجات المتعلم، والاستجابة لنتائج البحوث والدراسات العلميّة الرصينة التي تقوم بها الإدارات التعليميّة أو مراكز البحث التربويّ أو الباحثون من ذوي الاهتمام في الدراسات والأبحاث، والقضايا التربوية المعاصرة؛ والتي أحدثت تغيير ات جوهرية في أحوال المجتمع وأساليب الحياة فيه، وفي الكثير من القيم والعادات والمفاهيم الاجتماعية التي كانت نمطاً سائداً، وبالتالي حدث تغير في أهداف التربية وفلسفتها، ودور ووظيفة المدرسة، وبالتالي لابد من نظرة جديدة للمنهج؛ (الياسري، وآخرون، 2016، ص. 357).
- العولمة التي تعمل على اختراق الثقافات والأسواق والسياسة؛
- تحديث محتوى المنهاج تلبيةً لاحتياجات الفرد والأمة المستجدة؛
- تسارع التغير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. (عريفج، 2002، ص. 277).

3-3- أساليب تطوير المنهج:

هناك مفهوماً للتطوير فيه إجراء تعديلات على بعض مكوّنات المنهج – قلّت أم كثرت – دون أن يطال هذا التعديل مفاهيمه الأساسيّة أو هيكله العام، وهذا التطوير هو أقرب ما يكون للتحسين منه للتطوير الذي يشمل المنهج بوصفه نظاماً متكاملاً، وكذلك هناك من يرى التطوير تغييراً للمنهج القائم ، ولكنّ ثمّة فرقاً بين التغيير والتطوير إذ يمكن أن يكون تغيير المنهج سلبيّاً بالدرجة نفسها التي يمكن أن يكون فيها إيجابيّاً ؛ بينما لا يكون تطوير المنهج إلاّ تغييراً إيجابيّاً في مكوّناته كافّة .وتأسيساً على ما سبق فإنّ للتطوير أساليب متعددة منها:

أوّلاً: التطوير عن طريق:

- الحذف (Deletion) والإضافة (Addition): ويعني هذا الأسلوب حذف موضوع أو جزء منه، أو وحدة دراسيّة، أو مادّة بأكملها، لسبب من الأسباب التي يراها المسؤولون والمشرفون التربويّون، ويتم التطوير عن طريق الإضافة الجزئية لبعض الصفحات أو الفصول معلومات معيّنة، أويتم عن طريق إضافة كاملة لمادة لم تكن مقررة من قبل، أو وحدة دراسيّة إلى مادّة أو مادّة دراسيّة كاملة.

- التقديم (Offering) والتأخير (Delaying): حيث يعدّل تنظيم مادّة، فتقدّم بعض الموضوعات، ويؤخّر بعضها الآخر؛ لدواعي تعليميّة أو سيكولوجيّة أو منطقيّة.
- التنقيح (Modification) وإعادة الصوغ (Reform): وفي هذا الأسلوب يخلّص المنهج من بعض الأغلاط الطباعيّة أو العلميّة التي علقت به، أو يعاد النظر في أسلوب عرضه، ولغته؛ كي يسهل استيعابه، ويزول غموضه.
- الاستبدال (Substitution) والتعديل (Modification): ويعني هذا الأسلوب استبدال معلومات أو موضوعات محدّثة أو موسّعة أو ملخّصة بموضوعات مشابهة في المنهج، أو العودة إلى تلك المعلومات والموضوعات المتضمّنة في المنهج، وإعادة النظر فيها، وتعديلها بما ينسجم والمعطيات الحديثة.
- تطوير واحد أو أكثر من عناصر المنهج: كتطوير أساليب التقويم أو تطوير طرائق التدريس، أو تطوير تنظيم المنهج من موادّ منفصلة إلى مواد مترابطة، أو مندمجة.

ثانياً: تطوير الكتب وطرائق التدريس:

المشكلة الرئيسة في هذا الأسلوب من التطوير أنَّه يفتقد عنصر الشمول بمعنى أنه كان ينصب على تطوير الكتاب المدرسي (المحتوى) فقط، مع إغفال بقية جوانب المنهج مثل الطريقة والوسيلة والتقويم.

ثالثاً: تطوير الامتحانات:

التطوير في أساليب القياس والتقويم والامتحانات، بحيث تصبح قادرة على تقويم مقدار النموّ الذي حقّقه كلّ تلميذ في مختلف المجالات العقليّة والمهاريّة والوجدانيّة. ويعدّ هذا التطوير ناقصاً إذا لم يصاحبه تطوير في التوجيه والإشراف الفنّيّ، لا سيّما إذا كان نظام التعليم مركزيّاً.

رابعاً: تطوير التنظيمات المنهجية:

من دراستنا للتنظيمات المنهجية نستطيع أن ندرك أنَّ عملية التطوير كانت مستمرة إذ تطور منهج المواد المنفصلة إلى منهج المواد الدراسية المترابطة، ثم إلى منهج المجالات الواسعة الذي أدى بدوره إلى ظهور الوحدات الدراسية ثم منهج النشاط.

4- خطوات ومراحل تطوير المنهج:

التطوير عمليّة شاملة تتناول المنهج عموماً، بدءاً من فلسفته وأهدافه، وانتهاءً بعمليّة تقويمه، وعليه فإنّ خطّة التطوير الشامل للمنهج يجب أن تبدأ بـــ:

4-1- دراسة الأهداف العامة للتربية:

تطوير الأهداف؛ تحديداً وصياغةً وتنويعاً، وفي ضوء ذلك يعاد النظر في اختيار المحتوى، وأساليب تنظيمه، بناءً على أحدث ما وصل إليه مجال المادّة، وأساليب التربية، ونظريّات علم النفس؛ واختيار طرائق التدريس وأساليب التعلّم التي قد تتغيّر بعض الشيء عن الأساليب القديمة؛ نظراً لحداثة المحتوى والخبرات التعليميّة، وقد يتمّ إدخال تقنيّات حديثة؛ لزيادة قدرة المعلّم على ضبط الفروق الفرديّة بين المتعلّمين؛

4-2- التقويم في مراحل التخطيط:

ويكون بالتقويم الشامل والمتكامل لتطوير المنهج وهنا يهدف إلى المراجعة الدائمة والتعديل المستمر للتطوير،

وأن الأهداف التعليمية وطرائق التدريس تعبر بصدق عن الأهداف العامة وهذا من خلال مرحلة التجريب والممارسة الميدانية.

4-3- التجريب الأولي للمواد التعليمية:

يتم التجريب الأولي للمواد وطرائق التدريس في عدد محدد من المدارس وذلك بهدف التأكد من صلاحية المنهج المطور حيث أن المطورين عندما طوروا(الأهداف)، واختاروا(المحتوى)، و(طرائق التدريس)، و(التقويم) لم يكن الدليل على صواب هذه الاختبارات، لذا فالتجريب يحاول الكشف عن نواتج التعليم العائد من هذا المنهج.

4-4- التجريب على نطاق واسع:

تبدأ هذه المرحلة لما يصل المنهج إلى الصورة المطورة والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج طيبة وهذه المرحلة يصدر فيها القرار بصلاحية المنهج للتعميم.

4-5- التقويم في مرحلة التعميم:

وهنا يتم تطبيقه في جميع المدارس ثم يبدأ في تقيمه ومدى تقبل المعلمين للمنهج، ومدى قدرتهم على القيام بأعبائه، ولابد في هذه المرحلة أن تتوافر معلومات عن كل شيء في المنهج. ولابد أن يتم تغيير المنهج كل خمس سنوات في جميع المواد ماعدا العلوم تتغير كل ثلاث سنوات لأن المعرفة تتراكم كل شهرين.

4-6- الضبط النوعي للمنهج المطور :

وهنا لابد أن نضمن الحفاظ على مستوى ثابت لمدة المنهج على مدار الخمس سنوات فإنَّ العمل في مرحلة الضبط النوعي للمنهج تعني دراسة تحليلية للمنهج للتعرف ما إذا كان المنهج على مستوى الفاعلية التي ظهرت في مراحل التجريب أم لابد لهذا المستوى في التراجع. (الياسري، 2016، ص ص. 361-364)

5- واقع المناهج التربوية في الوطن العربي عموماً والجزائر خصوصاً:

تمثل المناهج التعليمية أحد العناصر الأساسية المكونة للنظام التربوي، التي تعبر عن المضامين الثقافية والمعرفية والمهارية والتقنية وغير ذلك من دلالات تربوية توكل إليها تحقيق الأهداف التربوية التي يقصدها التعليم المدرسي تجاه الإنسان والمجتمع، ومن خلال دراسة تاريخية حول المناهج التربوية في البلاد العربية يمكن أن نقسمها إلى أربعة مراحل هامة هي كما يلي:

المرحلة الأولى: تظهر هذه المرحلة في قيام الدولة العربية الإسلامية في العهد الأموي والعباسي بعد العصر الراشدي، وبالأندلس على الإشراف الكامل على التعليم والعناية به من كل الجوانب؛

المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بالجمود وبالكود وبالتقهقر حتى نطاق العهد العثماني والتي تميزت بعدم الاستقرار والاضطرابات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وضعف سيطرة الدولة، مما انعكس على المجال التربوي بالسلب فأنحصر دوره في التعليم الديني، والتعليم التقليدي؛

المرحلة الثالثة: تعتبر هذه الفترة نقطة تحول في جميع مجالات الحياة، وخضوعها للسيطرة والاحتلال والانتداب الأجنبي خاصة الاستدمار الفرنسي والإنجليزي، وبالتالي خضوع مناهج الدول العربية للدولة المستدمرة، والتي كانت تعكس الثقافة السائدة في الغرب، بحيث عمدت على نشر الثقافة الغربية، ومحو الثقافة العربية الإسلامية عبر المناهج التعليمية التي كانت موجهة لسكان الأهالي وتتميز بتعليم بسيط وتأهيلي لبعض الحرف والمهن التي

تخدم الأهداف الاستغلالية للمستدمر آنذاك، وبقيت هذه المناهج على حالها حتى فترة التحرر والاستقلال؛

المرحلة الرابعة: بدأت محاولات محتشمة بعد الاستقلال مباشرة لإخضاع التربية لمفهوم وطني وعربي لتحسين المناهج التربوية من أجل الالتحاق بالركب الحضاري العالمي، واختلف هذا المجهود من دولة لأخرى، لكن الفشل كان ملازماً لها بسبب سطحية تطوير المناهج التربوية وارتباط أغلبها بالدولة المستدمرة بحيث اعتمد مبدأ التقليد والمحاكاة في المناهج التربوية الوطنية. (أبو حويج، 2000، ص ص. 244-255).

ولهذا اختلفت نسبة تطوير المناهج التربوية ما بين الدول العربية، والجزائر كانت السباقة في هذا المجال بإحداثها تغييرات على السياسة التعليمية والمناهج التربوية وإعدادها، ووسائل تحقيقها، وهذا ما نتعرف عليه من خلال الجهود التي قامت بها الدول الجزائرية منذ استقلالها.

5-1- المراحل الكبرى التي مر بها القطاع التربوي الجزائري منذ الاستقلال:

عرف النّظام التّربوي الجزائري تحولات كبيرة منذ استقلال البلاد في سنة 1962 كماً ونوعًا، سمحت بإقامة دعائم أساسية لمنظومةٍ تتطور باستمرار؛ وقد تمّ تحقيق ذلك بفضل العناية الكبيرة التي ظلّت الدّولة توليها لتربية وتعليم أبنائها، حيث جعلت منها محوراً رئيسياً من محاور التنمية الوطنية الكبرى، واستمرت تشكّل الأولوية في السّياسات التنموية المتواصلة. وقد مرّت المدرسة الجزائرية منذ الاستقلال بمحطّات إصلاحيّة وتحسينيّة، لمواكبة التّطور المستمر لمجتمعنا وللعالم من حولنا، وذلك بتطبيق سياسةٍ تربويةٍ متجددةٍ تستجيب لمتطلبات التنمية الاجتماعيةِ والثقافيةِ والاقتصاديةِ، إذ يمكن التمييز بين ست فترات كبرى وهي:

5-1-1- الفترة الأولى من 1962 إلى 1972:

شهدت بلادنا خلال هذه الفترة تحولات جوهرية عميقة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية والسّياسية، حيث كانت التّربية والتّعليم في صلب تلك التحولات، إيماناً بأنّ التّنمية الشّاملة تتحقق حتماً من خلالِ تعليم الإنسان وتكوينه، باعتباره أداةً للتّنمية الوطنية وغايتها المنشودة. وفي هذا الإطار، تم تكييف جزئي ومحدود لمضامين البرامج التعليمية الموروثة عن النّظام التّعليمي الفرنسي، الّذي استهدف المواد ذاتِ الصّلةِ بالسّيادةِ الوطنيةِ، وتعميم تدريس اللغة العربية والتّعريب التدريجي لبعض المواد؛ وإعداد الوثيقة الأولى للبرامج الجزائرية في سنة 1964 تحت عنوان "البرامج والمواقيت والتعليمات التربوية للتعليم الابتدائي، وشراء حقوق التأليف واستيراد المؤلفات المدرسية من مختلف البلدان لتغطية الحاجيات في مجال الكتب المدرسية.

5-1-2- الفترة الثانية من 1972 إلى 1982:

تميزت هذه الفترة بالتوجه القوي نحو إحداثِ تنميةٍ وطنيةٍ شاملةٍ في شتى مجالات الحياةِ حيث شكلت التّربية والتّكوين محوراً أساسياً في مخططاتها التّنمويةِ. وكان من أولويات هذه الفترة إنجاز الأعمال التحضيرية للإصلاح الجذري لنظام التّربية والتّكوين. واستمر إدخالُ التّعديلات كلّما استدعتِ الضّرورة، سواء كان ذلك على المستوى التّنظيمي أو على مستوى المضمون. كما ميّز هذه الفترة صدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أبريل 1976 المُتضمنِ تنظيمَ التّربية والتّكوين، فأصبح التّعليم المتوسطُ يُشكل مرحلةً مستقلةً بذاتها تربط بين مرحلتي التّعليم الابتدائي والثانوي، إضافة إلى إصدار الإطارِ التشريعي والتّنظيمي لمنظومةٍ تربويةٍ وضعت حدّاً للنّظام الموروث، وأسست لمنظومةٍ أصيلةٍ في مضامينها وتوّجُهاتها وفلسفتها، فتمّ تعميم المدرسةِ الأساسيةِ ذات التسع (9) سنوات

ابتداءً من الدّخول المدرسي 1980-1981.

5-1-3- الفترة الثالثة من 1982 إلى 1992:

يمثل تعميم المدرسة الأساسية منعرجاً هاماً في تاريخِ المنظومةِ التّربويةِ، حيث وضع نهايةً للنّظام الموروث الذي كان محلَ تعديلاتٍ كما سبقت الإشارة إليه، والتّأسيسِ لمنظومةٍ تربويةٍ وطنيةٍ، متميزةٍ بأصالةِ مضامينها وإطاراتها وبرامجها، بديمقراطيتها في إتاحتها فرصاً متكاملةً لجميع الأطفال الجزائريين، وبتفتحها على العلوم والتّكنولوجيا. في مجال البرامج التعليمية، تمّ إصدار برامجَ للتعليمِ الابتدائي والتّعليم المتوسط سنة 1974 تحت عنوان "برامج وتعليمات تربوية" تضمنت تعديلاتٍ تندرجُ ضمن مواصلة تكييف البرامج التّعليمية. أمّا بالنسبة للتعليم الثانوي، فقد استمر العمل بالبرامج السابقة مع حذف ما يتنافى مع السّيادة الوطنية وقيم المجتمع الجزائري. وفيما يخص الكتب المدرسية، فقد بقيت تُستورد من الخارج أو تُطبع محلياً بعد الحصول على حقوق التأليف، في حين عرف إنتاج الوسائل التعليمية تطوراً ملموساً بفضل جهود المعهد التّربوي الوطني الذي أُسس لإنجازها والذي أدى دوراً مشهوداً له في هذا المجال في المراحل اللاحقة. أما التّعليم الثانوي فلم يعرف تحولات جذرية وعميقة كالتي شهدها التّعليم الابتدائي والمتوسط، وقد أسفرت إصلاحاته على ما يلي:

إدراج التّعليم الاختياري،

إدراج التّربية التّكنولوجية،

فتح شعبة العلوم الإسلامية،

التوسع في فتح شعب التّعليم الثّانوي.

5-1-4- الفترة الرابعة من 1992 إلى 2002:

شهدت هذه الفترة ما يلي:

تجسيد نظام المدرسة الأساسية كوحدة تنظيمية في المجال البيداغوجي والتّنظيمي والإداري والمالي، طبقا لما جاء في الأمر المُتضمن تنظيمَ التّربية والتّكوين، الصادرِ سنة 1976، وتخفيف البرامج التعليمية، التي يعود تاريخها إلى فترة الثمانينات، وقد تمّ إعدادها آنذاك في فترة قصيرة وفي سياق سياسي اقتصادي واجتماعي يختلف تماماً عن السياقِ الذي تميزت به مرحلة التسعينات، فمضامينها لم تعد منسجمة مع التحولات المذكورة، فضلا عن كثافتها، لذلك تمت عملية إعادة قراءتها ومراجعتها وتخفيفها وتكييف محتوياتها لتكون أكثر انسجاماً مع خصوصيةِ كل مرحلةٍ تعليميةٍ. وقد تمّ ذلك خلال الفترة 1991-1994، واستمر تطبيقُ هذه البرامجِ إلى غاية السنة الدراسية 2002 – 2003 بالنسبة للتعليم الأساسي وإلى غاية 2004 – 2005 بالنسبة للتعليم الثانوي، إدراج اللغة الإنجليزية لغة أجنبية أولى إلى جانب اللغة الفرنسية، إلّا أنّ هذه التّجربة بقيت محدودة، فتمّ إلغاؤها مع الشروع في تنفيذ الإصلاح الجديد للنّظام التّربوي، وإدراج تعليم اللغة الامازيغية في النظام التربوي،

5-1-5- الفترة الخامسة من 2002 إلى 2012:

تميّزت هذه الفترة بالشّروع في إصلاحٍ شاملٍ للمنظومةِ التربويةِ الوطنيةِ، وهذا الإصلاحُ الجديدُ أملته متطلبات مرتبطة أساساً بالتحولات التي عاشتها البلاد في المجالات السّياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما فرضته تحديات جديدة واجهتها المدرسة الجزائرية في إعداد النّاشئة للعيش في ظلّ العولمةِ في شتى صورها ومجالاتها المختلفة،

ويهدف الإصلاح أساساً إلى ما يلي:

- تعزيز وتنشيط الاختيارات الوطنية للمنظومة التّربوية، وذلك بدعم وترسيخ مكتسباتها في مجال الجزأرة، والديمقراطية والتّوجه العلمي والتّكنولوجي،
- تحسين المردود النّوعي للمنظومةِ من خلال تصحيحِ وتقويمِ الاختلالات التي تُعيق نموَّها ووَجاهَة عملها،
- مواكبة المستجدات على المستويين الوطني والعالمي في المجال السّياسي والاقتصادي والاجتماعي،
- انفتاح المنظومة التّربوية على الحركة الواسعة للتّغيير والتّنمية في مجالي المعرفة الإنسانية والتّكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، مع الحفاظ على الثوابت والمقومات الوطنية. وقد جاء القانون رقم 08-04 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المُتضمن القانون التوجيهي للتّربية الوطنية ليرسّم هذا الإصلاح ويؤكّد على المهام الأساسية للمدرسة الجزائرية، وألحّ على المهمة الرئيسية، ألا وهي تدعيم قيم الهُويّة الوطنية التي تربط المُتعلم بمجتمعه ووطنه وتاريخه وفضائه الجغرافي.

وقد مسّ هذا الإصلاح عدة مجالات:

- إصلاح المناهج التّعليمية،
- إعداد كتب مدرسية جديدة،
- اعتماد التّرميز العالمي للرياضيات في العلوم الدّقيقة والتّجريبية، وإدراج ازدواجية المصطلح ابتداءً من مرحلة التعليم المتوسط،
- إعادة الاعتبار لشعب الامتياز،
- تحوير وتكييف برامج التربية الإسلامية، وبرامج التربية المدنية،
- تدعيم تدريس مادة التاريخ في جميع المستويات ومادة الفلسفة في مرحلة التعليم الثانوي،
- تعميم التّربية الفنّية على جميع المراحل التّعليمية،
- عادة الاعتبار للتّربية البدنية والرّياضة بإلزامية تعليمها في جميع المراحل التّعليمية،
- تعزيز تعليم اللغة العربية،
- ترقية وتطوير تعليم اللغة الأمازيغية،
- إدراج تعليم اللغة الفرنسية في السنة الثالثة ابتدائي،
- إدراج تعليم اللغة الإنجليزية في السنة الأولى متوسط،
- إدراج تعليم المعلوماتية في مرحلتي التّعليم المتوسط والثّانوي،
- إعداد وتنفيذ استراتيجية لمحو الأمية لدى الكبار،
- تعميم استعمال التّكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. (وزارة التربية الوطنية، 2009، ص. ص 49-55)
- المناهج التعليمية الجزائرية: تشكّل المناهج التّعليمية المجالَ المحوريَ لأي نظامٍ تربويٍ، وإعدادها بكيفية متوافقةٍ، يتطلب جهداً يبذله الخبراء والمختصون، لتكون ملائمةً لغاياتِ وأهدافِ النّظامِ التّربويِ المنشودِ، وهي خاضعةٌ لعدةِ مبادئَ منها: المقروئيةُ، الشموليةُ، الانسجامُ، إمكانيةُ التطبيقِ، الوجاهةُ وقابليةُ التقويمِ. ولهذا الغرض تمّ تنصيبُ اللجنة الوطنية للمناهجِ في الجزائر، وهي هيئةٌ استشارية لدى وزير التّربية الوطنية

الجزائرية؛ ومن مهامها المعاينة العلمية والبيداغوجية من خلال إبداء آرائها ومقترحاتها بخصوص جميع القضايا المرتبطة بمناهج التعليم ولاسيما:

- التّصور العام للتَّعلُمات،
- صياغةُ الأهدافِ العامة للتَّعلُمات، انطلاقاً من غاياتِ التّربية،
- إعداد المرجعية العامة للمناهج، وهي أداةٌ منهجيةٌ وتقنيةٌ تُوَجِه المجموعات المُتخصصةَ للمواد إلى إعداد مشاريعِ المناهجِ.
- متابعة المناهج التّعليمية وتحديثها باستمرار، لتواكب التّطورات الحاصلة في المجالات المختلفة.
- تعميم المناهج الجديدة على مختلف المراحل التّعليمية:

تمّ الشروع في تنفيذ الإصلاح منذ مطلع السنة الدّراسية 2003-2004 على مستوى التّعليم الابتدائي والمتوسط وفي السنة الدراسية 2005-2006، شمل الإصلاح أيضاً بصفة متدرجةٍ مرحلةَ التّعليم الثّانوي. وجرى تعميمُ المناهج الجديدة كما يلي:

- مرحلة التّعليم الابتدائي خلال السنوات الدراسية: 2003-2004 إلى2007-2008،
- مرحلة التّعليم المتوسط خلال السنوات الدراسية: 2003 -2004 إلى 2006-2007،
- مرحلة التّعليم الثّانوي خلال السنوات الدراسية: 2005-2006 إلى 2007-2008.

5-1-6- الفترة السادسة من 2012 إلى يومنا هذا:

تتميز هذه الفترة بالمجهودات الكبيرة المتواصلة الّتي تبذلها الدّولة الجزائرية لضمان تعليمٍ نوعيٍ ومنصفٍ وشاملٍ لكلّ المُتعلمين، حيث تمّ تسخير جزءٍ كبيرٍ من القدراتِ الماليةِ التي تتوفر عليها البلاد لتنمية وتطوير هذا القطاع الحيوي باعتباره ركيزة أساسية للتّنميةِ المستدامةِ والتّعاونِ والتّعايش والاستقرار والأمن. وفي إطار تحسين المنظومة التربوية، يسهر قطاع التّربية الوطنية على:

- منح كلّ المتعلمين فرصاً متكافئة لتلقي تعليمٍ نوعيٍ يتناسب والمعاييرِ العالميةِ تسمح لهم بالمساهمة الفعّالة في التّنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد،
- تحسين ظروف تمدرس المُتعلمين في المراحل التّعليمية، لا سيما في مناطق الظّل، والتكفل بالذين يعانون من صعوبات في التعلم، من خلال تكثيف المعالجة البيداغوجية والدعم المدرسي،
- استحداث جهاز للإرشاد المدرسي لفائدة مُتعلمي مرحلة التّعليم المتوسط، قصد مرافقتهم نفسيا والتّكفل بالصّعوبات الّتي تعرقل مسارهم الدّراسي ومشروعهم المهني،
- مراجعة وتحسين المناهج التّعليمية في مرحلتي التّعليم الابتدائي والمتوسط،
- إصدار كتب مدرسية جديدة في مرحلتي التّعليم الابتدائي والمتوسط،
- إدراج التّعليم الرّقمي، بصفة تدريجية، في المراحل التّعليمية،
- اعتماد التّعليم الهجين لتنظيم التّمدرس وتكييفه حسب الوضعية الوبائية (كوفيد19)،
- تحسين ظروف التّكفل بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة،

5-1-7- مدرسة الجودة واحترافية موظفي ومستخدمي قطاع التربية:

تتميز هذه الفترة بالعمل على توطيد تنفيذ الركائز الثلاثة التي تهدف الى تحقيق مدرسة الجودة من خلال ضبط آليات الحوكمة في التسيير والتحوير البيداغوجي، بما يضمن احترافية موظفي قطاع التربية الوطنية من خلال التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات. وتم تنظيم ملتقيات وطنية لإصلاح المدرسة في جويلية 2015 والتي انبثق عنها توصيات متعلقة بإعادة النظر في المناهج أو ما يسمى بالجيل الثاني، والذي شرع في العمل بها خلال الموسم الدراسي 2017/2016 والذي خص مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط، وخلال السنة الدراسية 2021/2020 وجراء الجائحة التي اجتاحت العالم عملت وزارة التربية الوطنية على التأقلم مع الوضع من خلال تكييف وتعديل وتحقيق المنهاج المتمثلة في المخططات التعليمية مع تقليص السنة الدراسية والتدريس بالأفواج. وبعد ذهاب جائحة كورونا أرجعت الأمور التربوية لما كانت عليه من قبل بصفة عادية (التخلي عن التدريس بالأفواج، السنة الدراسية كاملة كالمعتاد، وإدراج اللغة الإنجليزية في المرحلة الابتدائية).

6- معوّقات تطوير المنهج:

- معوّقات استراتيجيّة التعديل؛
- معوّقات الإدارة؛
- معوّقات أفراد المجتمع:(النزعة الفرديّة: شخصنة عمليّة التطوير؛ زيادة المشكلات الاقتصاديّة، وتدهور الوضع المعيشي)؛
- معوّقات ماليّة.

المحور الثاني: طرائق التدريس، مفهومها، نظريات التدريس والطرائق المرتبطة بها:

إنَّ التطور الكبير في المناهج التربوية كمات أسلفنا في المحور الأول والانتقال من المنهج القديم إلى المنهج الحديث أدى إلى تطور طرائق التدريس وتنوعها، فطريقة التدريس هي الوسيلة التي يستخدمها المعلم في توصيل محتوى المنهج إلى المتعلم أثناء قيامه بالعملية التعليمية؛ وتكمن أهميتها في ثلاث جوانب أساسية في (المعلم، والمتعلم، والمادة الدراسية). وفي هذا السياق يؤكد التربويون في التربية على أن التعليم بوجه عام، وتدريس العلوم بوجه خاص ليس مجرد نقل المعرفة العلمية إلى المتعلم بل هو عملية تعنى بنمو المتعلم(عقلياً ووجدانياً ومهارياً) وبتكامل شخصيته من مختلف جوانبها، فالمهمة الأساسية هي تعليم الطلبة كيف يفكرون، لا كيف يحفظون المقررات والمناهج الدراسية عن ظهر قلب دون فهمها وادراكها وتوظيفها في الحياة، فأحسن المناهج والكتب والبرامج والنشاطات العلمية المدرسية قد لا تحقق أهدافها مالم يكن معلم العلوم متميزاً ملهماً في طريقة تدريسه وأسلوب تعليمه واستخدام وسيلته؛ معوضاً أي نقص أو تقصير محتمل في المناهج والكتب والبرامج المدرسية والإمكانات المادية والفنية الأخرى.(زيتون، 2001، ص. 133). وفي هذا المحور سنتعرف على مفهوم طرائق التدريس، والعوامل المؤثرة على اختيار طرائق التدريس، ونظريات التدريس والطرائق المرتبطة بها.

1- مفهوم طرائق التدريس:

طريقة التدريس هي الكيفية أو الأسلوب الذي يختاره المدرس ليساعد المتعلمين على تحقيق الأهداف التعليمية السلوكية، وهي مجموعة من الإجراءات والممارسات والأنشطة العلمية التي يقوم بعا المعلم داخل قاعة التدريس(القسم) بتدريس درس معين يهدف إلى توصيل معلومات وحقائق ومفاهيم للتلاميذ.

ويجب على المعلم أو المدرس أن يضع نصب عينيه ما يلي:

- لا يوجد في طرائق التدريس طريقة مثالية تماماً، بل لكل طريقة مزايا وعيوب؛
- كل طرائق التدريس يكمل بعضها بعضاً، ومن الخطأ أن ينظر إليها على أنها متعارضة متناقضة بل هي متكاملة؛
- لا توجد طريقة تدريس واحدة تناسب جميع الأهداف المراد تحقيقها، ولا جميع الموضوعات في المادة الواحدة، ولا جميع التلاميذ والمعلمين؛
- يجب أن تكون طريقة المعلم قائمة على الحقائق النفسية، والأسس التربوية الموافقة لطباع المتعلمين، وملائمة لميولهم في أطوار نموهم، مؤدية إلى شحذ أذهانهم، وتنمية مواهبهم، وتهذيب أخلاقهم، وإظهار شخصيتهم، وأن يكون اعتماده فيها على التجربة والعقل لا على التلقين والنقل، وليعلم أنَّه ليس أفضل في طريقة التدريس من عناصر التشويق والجدة والطرافة واستخدام الوسائل التعليمية وتنوعها. (الياسري، وآخرون، 2016، ص. 147).

2- العوامل المؤثرة على اختيار طرائق التدريس:

تختلف طرائق التدريس باختلاف الظروف والشروط التعليمية المحيطة بها، فطرائق التدريس للمفاهيم تختلف عن تلك التي للمبادئ والحقائق والإجراءات، وعليه فمن المناسب إظهار أهمية هذه الظروف والشروط في تحديد طريقة التدريس المناسبة ليعتمدها المدرس في تعليمه للموضوع، إنَّ المدرس المتميز هو الذي يختار الطريقة التدريسية الأنسب على ضوء العوامل التالية:

- المرحلة التعليمية؛
- الهدف التعليمي التعلمي المنشود؛
- المادة التعليمية وطبيعتها ومحتواها؛
- نظرة(فلسفة)المعلم للعملية التعليمية التعلمية؛
- الأدوات والمواد التعليمية؛
- طبيعة المتعلم ومستواه ونوعيته.

3- نظريات التدريس والطرائق المرتبطة بها:

عموماً توجد طرائق وأساليب ووسائل عديدة لتدريس العلوم، قد يزيد عددها أو ينقص بزيادة أو نقصان المعلمين، فكما قيل (لكل شيخ «معلم" طريقته) وأسلوبه ووسيلته، ومهما اختلفت الطرائق والأساليب والوسائل في تدريس العلوم نجدها تتركز في ثلاث استراتيجيات:

الأولى: تركز على المتعلم؛ والثانية: تركز على المعلم؛ والثالثة: تركز على التفاعل المشترك بين المتعلم والمعلم في العملية التعليمية التعلمية (زيتون، 2001، ص. 136)، وفيما يلي الطرائق والأساليب الشائعة في تدريس العلوم تبعا لنظريات التدريس:

أولاً: طرائق التدريس المرتبطة بالنظريات المعرفية وتشمل الطرائق التالية:

ترى وجهة النظر المعرفية في التعلم أن المتعلمين نشيطو الفهم يبادرون في تجارب تساعدهم على التعلم ،

ويبحثون عن المعلومات لحل المشاكل، ويجيدون ترتيب وتنظيم ما تعلموه محاولة لفهم الخبرة الجديدة، كما أنهم يعتمدون على التجربة والاختيار واتخاذ القرار في تحقيقهم لأهدافهم بدلاً من الاعتماد مباشرةً على الأحداث المحيطة، وهذا يضفي أثراً مهماً على هذه الطريقة في التفكير والتعلم، لذلك يزداد تركيز علماء النفس المعرفي على دور المعرفة في التعلم حيث أن ما تعلمه الفرد سابقاً، يحدد وبدرجة كبيرة ما يرغب في تعلمه وتذكره مستقبلاً، ومن الطرائق التدريسية المرتبطة بها ما يلي:

- المحاضرة؛
- طريقة الاستقصاء؛
- حل المشكلات؛
- أسلوب العصف الذهني؛
- دورة التعلم؛
- خرائط المفاهيم؛
- خرائط الشكل(**V**).

ثانياً: طرائق التدريس المرتبطة بالنظريات الاجتماعية وتشمل:

أدى ظهور النظريات الاجتماعية إلى ظهور المنحى الاجتماعي في التعليم؛ الذي يقصد به إدخال الاتجاه المفاهيمي الاجتماعي بتوجيه النماذج التعليمية لتدعيم الصيغة الاجتماعية، والعلاقات والقيم الاجتماعية، والانتماء إلى النظام الاجتماعي بكل ما فيه من قيم تؤكد الدلالات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية في المجتمع، ومن الطرائق المرتبطة بها ما يلي:

- طريقة التعليم الفردي؛
- طريقة التعليم التنافسي؛
- طريقة التعليم التعاوني؛
- طريقة التعليم المصغر؛
- طريقة المناقشة والحوار؛
- طريقة المشروع؛
- طريقة الألعاب التعليمية.

ثالثاً: طرائق التدريس المرتبطة بالنظريات السلوكية وتشمل:

النظريات السلوكية هي التي تبنت فكرة المثير (المادة التعليمية في الدرس) والاستجابة(حدوث التعلم)، حيث يعتبر المتعلم محور العملية التعليمية كما نعلم عند السلوكيين أمثال(ثورندايك، وجيفري، وسكينر، وهل) وغيرهم فهم يرون أنَّ العملية التعليمية تحدث نتيجة مؤثرات خارجية تؤدي إلى استجابات من التعلم، وإنَّ التعليم الذي يتم بواسطة هذا الأسلوب يدعى(التعلم الذاتي)، وهو من أهم أساليب التعلم التي تتيح توظيف مهارات التعلم بفاعلية عالية ممَّا يسهم في تطوير الإنسان سلوكياً ومعرفياً ووجدانياً، وتزويده بسلاح هام يمكنه من استيعاب معطيات العصر، وهو نمط من أنماط التعلم الذي يتعلم فيه المتعلم كيف يتعلم ما يريد هو بنفسه أن يتعلمه، وهو ذلك

النشاط التعليمي الذي يقوم به المتعلم مدفوعاً برغبته الذاتية بهدف تنمية استعداداته وإمكاناته وقدراته مستجيباً لميوله واهتماماته بما يحقق تنمية شخصيته وتكاملها ومن أهم الطرائق التدريسية المرتبطة بها:

- طريقة التعلم الذاتي.

رابعاً: وهنالك طرائق تدريس أخرى:

- طريقة العرض المباشر؛
- طريقة الاستجواب والمساءلة؛
- طريقة الزيارات الميدانية؛
- طريقة إعداد التقارير. (الياسري، وآخرون، 2016، ص ص. 171-179)

خامساً: طرائق التدريس الرقمية:

هي استراتيجيات وأساليب تستخدم التكنولوجيا لتحسين عملية التعلم والتعليم وفيما يلي بعض الطرائق الشائعة:

- التعلم عن بُعد: استخدام منصات التعليم الإلكتروني مثل (MOOCs) الدورات المفتوحة عبر الإنترنت لتوفير التعليم لأي شخص في أي مكان.
- الفصول المقلوبة: حيث يتم تقديم المحتوى التعليمي عبر مقاطع الفيديو أو المواد الرقمية، ويخصص وقت الفصل للنقاش والتطبيق العملي.
- التعلم القائم على المشاريع: استخدام التكنولوجيا في تنفيذ مشاريع تتضمن البحث والتفاعل، مما يعزز من المهارات العملية.
- الواقع الافتراضي والواقع المعزز: توفير تجارب تعليمية غامرة تساعد الطلاب على فهم المفاهيم الصعبة بشكل أفضل.
- الألعاب التعليمية: استخدام الألعاب كأداة تعليمية لتحفيز الطلاب وزيادة التفاعل.
- تعليم مخصص: استخدام تحليل البيانات لتوفير تجربة تعليمية مخصصة تناسب احتياجات كل طالب.
- التعاون عبر الإنترنت: استخدام أدوات التعاون مثل (Google Classroom) أو (Microsoft Teams) لتمكين الطلاب من العمل معًا في مشاريع ومناقشات.
- الوسائط المتعددة: دمج النصوص والصور والفيديوهات والصوتيات لخلق مواد تعليمية جذابة.
- التقييم الرقمي: استخدام الاختبارات الإلكترونية والتقييمات التفاعلية لتقديم ملاحظات فورية وتقييم مستوى الطلاب.
- المنصات التعليمية: استخدام منصات مثل (Edmondo) أو (Moodle) لتنظيم المحتوى الدراسي وتشجيع التواصل بين المعلمين والطلاب.

هذه الطرائق تساعد في تعزيز تجربة التعلم، ممَّا يجعلها أكثر تفاعلية وملاءمة لاحتياجات الطلاب.

المحور الثالث: المنهج وتحديات العصر (العولمة التربوية) وسبل مواجهتها:

1- العولمة التربوية:

بما أنَّ العولمة تؤثر على أنماط التعليم فهي من الطبيعي تؤثر على كافة أركان العملية التعليمية، ذلك أن

النظام التربوي التعليمي مرتبط بالعولمة ويحتكم إلى عملية التأثير من خلال تفاعله مع البيئة المحلية امتدادًا إلى تأثير النظام العالمي على أنظمة المجتمع الواحد من خلال التغيرات العالمية في عالم السياسة والاقتصاد والتطور، وكافة مجالات الحياة البشرية. ويقصد العولمة التربوية هيمنة الثقافات الأقوى على ثقافات ومناهج النظم التربوية الأخرى لإزالة الفوارق والخصوصيات التي تحكم السلوك والقيم وتؤدي إلى اهتزاز المنظومة القيمية في أي بلد من بلدان العالم. وعليه إنَّ المنظومة التربوية التعليمية تعد العامل الأبرز في الحفاظ على الهوية الثقافية والتراث، فهي اليوم بحاجة إلى تحديث وتجديد مناهجها وأدواتها لمواجهة افرازات وانعكاسات العولمة وتحدياتها، وذلك عبر العمل على اقتباس الحداثة والتطور مالم يكن فيه تناقض مع مقومات المرجعية العربية الأصيلة عموما وللأمة الجزائرية خصوصاً.

2- تحديات العولمة التربوية وسبل مواجهتها:

ويقصد بتحديات العولمة الصعوبات والمشكلات التي تواجه المدرسة في ظل العولمة عند القيام بالدور التربوي المنوط بها وتسعى المدرسة للتغلب عليها من أجل تحقيق أهدافها ورؤيتها ورسالتها؛ وتتمثل تحديات العولمة في العملية التعليمية فيما يلي:

2-1- تحديات العولمة في الأهداف:

ينبغي تطوير المناهج المدرسية وتهديفها بحيث تكون مناهج:

- تعكس واقع الحياة المعاصرة وتسهم في زيادة التنمية الشاملة وتوسع إطار الحرية لأفراد المجتمع، وتعزز دور مؤسسات المجتمع المدني؛
- قادرة على استيعاب المتغيرات الحضارية والثقافية على مستوى مؤسسات التعليم؛ وتواكب التقدم الحضاري، وتستخدم كل مستجدات تكنولوجيا التعليم، وقادرة على حل مشاكل المجتمع والعودة بالأمة إلى دور القيادة والسيادة للعالم مستقلة بعيداً عن توجيهات أعداء الأمة وإرادتهم؛
- قادرة على إعداد وتأهيل قيادات وكوادر تعليم نموذجية عالية المهارات تسد احتياجات المجتمع وتساعد الآخرين بدون شروط؛
- تهدف لمواجهة تحديات الواقع البشري المعولم في الثقافات والمعلومات والأسواق بفلسفة ذاتية نابعة من عقيدته وقيمه؛

2-2- تحديات العولمة في محتوى المنهاج:

إنَّه ومن أجل مواجهة العولمة في المحتوى من الضروري أن يكون بناء المنهاج في مفرداته النظرية والعملية مشتملا على:

- مفردات مرتبطة بحاجات ومتطلبات المتعلمين والمدارس والمجتمع؛ ومعارف تعكس التطور المعرفي والعملي في الحياة؛ تراعي قدرات الطلبة العمرية والعقلية؛ ولها علاقة بالواقع؛
- أهداف نظرية وعملية قابلة للتحقيق ملبية لطموح المتعلمين مواكبة للمستجدات العلمية؛
- مفهوم التربية المستدامة والتي تسعى ليكون الانسان متعلماً طوال حياته؛
- معلومات تربوية، وتخصصية وثقافية، أي محتوى شامل ملبي لاحتياجات الفرد في حياته الفردية والاجتماعية

والعصرية.

2-3- تحديات العولمة في طرائق التدريس والوسائل:

- ألا تكون طرائق التدريس تقليدية وتكتفي بالمحاضرة والإلقاء، وألا تقتصر الوسائل على السبورة والطبشور، وأن تستخدم تكنولوجيا التعليم الحديثة؛
- أن تنمي شخصية المتعلم في الاعتماد على النفس وتنمية التفكير الابتكاري لديه، وأن تعطيه الفرصة في اكتشاف المعلومات،
- طرائق ووسائل تربط ماضي الأمة بحاضرها لتستلهم مستقبلا مشرقاً أفضل.

2-4- تحديات العولمة في التقويم:

ونحن في عصر العولمة وكي تصبح عملية التقويم سليمة ولها مردود جيد على العملية التعليمية ينبغي أن تكون:

- شاملة تحكم على شخصية المتعلم وقدرته العقلية ومهاراته ومدى امتلاكه من منهجية تمكنه في حل وتحديد أي مشكلة تواجهه في الحياة؛ وجامعة بين الاختبارات التكوينية والختامية لتعبر عن مستوى التحصيل بصورة عامة؛
- مستمرة ولا تهدف للحصول على الدرجات فقط، وأن تعمل على اكتشاف المواهب والقدرات، وأن تشمل عناصر المنهاج العملية والنظرية؛
- جامعة بين الاختبارات التكوينية والختامية لتعبر عن مستوى التحصيل بصورة عامة، وفارزة للمتعلمين الموهوبين، فيتم وضع برامج خاصة لهم والمتوسطين فيتم الرفع من مستواهم والضعفاء فيتم معالجة الضعف الذي يعانونه. (جباري،2007، ص ص. 33-34).

خاتمة:

وختاماً إنَّ التقدم التكنولوجي المتطور جدا يتطلب مناهج تربوية تنتقل بالأمة من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الجديدة، ويُنتقل بها من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية، ومن التخصص الضيق إلى المرونة والمعرفة الشاملة، ومن الاقتصاد المتأثر بعوامل داخلية فقط إلى الاقتصاد المتأثر بعوامل داخلية وخارجية، وعليه نريد مناهج تربوية تبني قناعات التغيير، والقدرة على تكييف المتغيرات، وتساعد على الانتقال من التركيز الجغرافي إلى الانتشار (الانفتاح الذي يحقق النجاح)، ومن الاعتماد على الحكومات إلى الاعتماد على الذات والمؤسسات، ومن ديمقراطية التمثيل الشمولي إلى ديمقراطية المشاركة، ومن التخطيط الجزئي إلى التخطيط الكلي. حيثُ لم يعد التعليم التقليدي هو المصدر الوحيد للعِلم والمعرفة، ولم يعد المُعلم هو الناقل لها فقط، فهناك مصادر مُتعدّدة للأدوات المعرفية علينا أن نتهيّأ ونُهيأ لها ونُهيئ أبناءنا لها. وعليه إنّ إكتساح العولمة لمُختلف الميادين والحقول لا يُقابَل دائمًا بسلبية مُطلقة، فقد كانت وظائف المؤسسة التربوية والتعليمية منذُ القديم لا تنحصر في تزويد الأفراد بالمعرفة اللازمة للتكيّف مع مُتغيرات العصر، بل تسعى إلى تكوين شخصيته والمُحافظة على هويته الثّقافيّة، وبذلك كان التعليم رافداً مُهمًا من روافد بناء الثقافة الوطنية.

غيرَ أنّ الأنظمة التربوية التقليدية لا يمكنها أن تستمر في تقديم إجابات قديمة لتحديات جديدة، وفي إعادة

إنتاج القيم والنماذج المحلية في عصر قرية المعلومات الكونية. وبالتالي ممَّا يستدعي القيام بمراجعة جذرية لبنيات تلك المؤسسات ووظائفها، فلقد كان هناك في الماضي ترجيحٌ للأبعاد التربوية على حساب الأبعاد التعليمية في تلك المؤسسات؛ في حين أنّ الظرفية الراهنة تتطلب رسم إطار يسمح بالتفاعل والتلاقح الإيجابي بين الأبعاد التحديثية والتقليدية في النظام التربوي، خصوصًا وأنّ التنشئة التربوية القادرة على الإِستمرارية الآن هي التي تستطيع تجديد مصادر عطائها، وضمان تفتحها المُستمر دون أن يؤدي ذلك إلى محو مقومات الهوية الثّقافيّة. وما أفرزته العولمة من نتائج إيجابية وسلبية اقتحمت الباب علينا بقوةٍ، ممَّا يتطلب منا تحمل المسؤولية بإيجابية تامة لكي نستطيع مواكبة ركب التغير والتطور الذي يشهده ألعالم بأسره؛ وبالتالي أصبحت مؤسسات التعليم لاسيما تلك التي في البلدان السائرة في طريق النمو كالجزائر وغيرها من البلدان العربية مجبرةً على دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليتها التعليمية عبر مناهجها التدريسية كونها جزءاً مهماً منها بهدف تحسين جودتها وضمان فعاليتها، وعليه يوصي الباحثان بما يلي:

التوصيات:

- ضرورة استعادة التلميذ لمكانته في مسار التعليم والتعلّم؛ وضرورة تغيير النموذج البيداغوجي الحالي الذي تسود فيه المعارف الموسوعية المبنية على الحفظ والاسترجاع للمعلومات؛ إلى نموذج يفضل قدرات التلميذ على البرهنة وكفاءاته على استعمال عقله الناقد؛ وتحضيره إلى التنمية المستمرة لكفاءاته بتعليمه كيف يتعلّم، ويتكيف ويتصرف بكل استقلالية في مختلف وضعيات الحياة اليومية،
- على المدرسة الجزائرية أن تفكر في المبادئ الأساسية للتغيير البيداغوجي، وكيفيات تنظيمه، والتغيير الإداري، والمناهج؛ وتكوين المؤطرين.
- إنشاء نظام حوكمة ورشادة إدارية لتعزيز الشراكة بين المؤسسات التربوية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، ووضع آليات رصد ومراقبة متطورة للحاق بالتطور العلمي والأكاديمي في دول العالم؛
- ضرورة تطوير المناهج التربوية والبنى التحتية للتعليم في الجزائر للتكيف مع المتطلبات الحضارية العصرية؛ لأنَّ التعليم نظام مفتوح متطور ومواكبة الركب الحضاري أكثر من ضرورة؛
- تبني استعمال المناهج الرقمية في مؤسسات التعليم وتحديثها واكساب المعلمين والمتعلمين مهارات تكنولوجيا المعلومات، وتوفير أنظمة تقنية تطبيقية، فضلاً عن تطوير سياسات البحث العلمي والتكنولوجي لطلبة المراحل المنتهية والدراسات العليا في الجامعات الجزائرية.
- العمل على مواجهة العولمة بالتفاعل معها لتطويعها؛
- إيلاء الإعلام الدور الأكبر لتوعية الأسر بمخاطر العولمة وعالم الانترنت على الأطفال وخاصة المتمدرسين منهم باعتبارهم (جيلاً رقمياً) لتجنبها والاستفادة من جوانبها الإيجابية؛
- تنمية المهارات الإبداعية للطلبة في ضوء تصميم مناهج دراسية تعمل على الحد من التقليد الأعمى لما هو سائد، وتقود الطلبة إلى إعمال العقل (التفكير) العلمي، والنقد البناء الهادف، وتنمية الثقة والقيادة والقيم الإيجابية في شخصيات المتعلمين، بهدف تكوين مواطن رقمي مستقبلي يواكب الثورة الصناعية الآنية.
- الاهتمام بإعداد المعلم بوصفه أكثر مدخلات العملية التعليمية أهميةً وتأثيراً وتنفيذا (لمحتويات المناهج التعليمية)؛

وتحقيق الرضا الوظيفي له في ضوء تحسين الأوضاع المادية والاجتماعية للمعلمين بمنحهم أعلى الرواتب في السلم الوظيف العمومي، وتوفير الحوافز لهم بقصد اجتذاب العناصر الجيدة وضمان بقائهم في المهنة، وبما يعيد للمعلم الرفعة التي كان يحظى بها قديماً في السلم الاجتماعي من احترام وتقدير.

المصادر والمراجع:

1. القرآن الكريم.
2. أبو الضبعات، زكريا إسماعيل. (2007). المناهج، أسسها ومكوناتها(ط1). دار الفكر للنشر .
3. أبو حويج، مروان. (2000). المناهج التربوية المعاصرة. مفاهيمها، عناصرها، أسسها وعملياتها–مشكلات المناهج–تطوير وتحديث (ط1). الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.
4. بوساحة، عمر. (2013). تربية...في زمن العولمة (ط1). أشرعة النور للنشر والتوزيع .
5. جباري، مصطفى أحمد. (2007، تشرين الأول 23–25). المنهاج التربوي والعولمة [جلسة المؤتمر].¬ المؤتمر العلمي السابع لكلية التربية جامعة اليرموك "المنهاج التربوي وقضايا العصر"، عمان، الأردن .
6. الحسن، هشام، والقايد، شفيق. (1990). تخطيط المنهج وتطويره(ط1). دار صفاء للنشر والتوزيع.
7. حمدان، محمد الطيب. (2024). مواجهة العولمة للتفاعل معها لتطويعها. تاريخ الولوج: 10سبتمبر 2024 على الساعة:11سا و53 د. متاح على الرابط : https://2u.pw/xM4Yoams
8. زيتون، محمود عايش. (2001). أساليب تدريس العلوم (ط1). دار الشروق للنشر والتوزيع.
9. عريفج، سامي سلطي. (2002). مدخل إلى التربية(ط2). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
10. علي، محمد السيد. (2011). موسوعة المصطلحات التربوية (ط1). دار المسيرة للنشر والتوزيع.
11. فتحي، يونس، وآخرون. (2004). المناهج " الأسس، المكونات، التنظيمات، التطوير (ط1). دار الفكر للنشر والتوزيع.
12. مجاور، محمد صلاح الدين، والديب، فتحي عبد المقصود. (1997). المنهج المدرسي" أسسه وتطبيقاته التربوية(ط10). دار القلم للنشر والتوزيع.
13. مذكور، علي أحمد. (1998). *العولمة ومناهج التربية. موسوعة السفير لتربية الأبناء* (ج3). دار الراوي للنشر والتوزيع.
14. عبد الحليم، المهدي أحمد، وآخرون. (2009). *المنهج المدرسي المعاصر، أسسه – بناؤه – تنظيماته – تطويره*. دار المسيرة للطباعة والنشر.
15. موسى، فؤاد محمد. (2004). *علم مناهج التربية من المنظور الإسلامي* (ط1). دار ومكتبة الإسراء للنشر والتوزيع.
16. وزارة التربية الوطنية. (2009). اللجنة الوطنية للمناهج–المرجعية العامة للمناهج–معدلة وفق القانون التوجيهي للتربية رقم 08–04 المؤرخ في 23يناير 2008.
17. الياسري، نداء محمد، وآخرون. (2016). *المناهج وأسسها ونظرياتها ومكوناتها وخطط تدريسها* (ط1). الدار المنهجية للنشر والتوزيع